بيان لبنان
يلقيه القائم بالأعمال بالوكالة
السيد هادي هاشم
خلال الجلسة الموضوعية لهيئة نزع السلاح
نيويورك في ٧ نيسان ٢٠٢٥

السيد الرئيس،

إسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على إنتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وكذلك نواب الرئيس ورؤساء مجموعات العمل على توليهم مناصبهم.

يؤيد لبنان البيان الذي ألقاه ممثل ليبيا نيابة عن المجموعة العربية والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الإنحياز.

السيد الرئيس،

البندين المدرجين على جدول أعمال اللجنة في الدورة الحالية، الأسلحة النووية والتفاهمات المشتركة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، يشكلان إثنين من أكثر المسائل إلحاحاً في جهود صون السلم والأمن الدوليين. والسعي إلى الإتفاق على توصيات ملموسة بشأنهما يعد أولوية هامة، خاصة عندما نضع في الإعتبار البيئة الأمنية الدولية الحالية.

إننا نجتمع اليوم في وقت بلغت فيه المنافسة والتوترات بين القوى العظمى أعلى مستوياتها منذ أجيال. وباتت البيئة الأمنية الدولية مهددة أكثر نتيجة تحديث وتعزيز الترسانات النووية. كما أن بنية نظام منع الإنتشار تتآكل وتضعف، مما يؤدي إلى محو مكاسب نصف قرن من جهود إدارة الأسلحة.

الخشية من إندلاع حرب نووية محتملة يتزايد لدى معظم دول العالم. ولنتذكر أن قلقة قليلة فقط من الدول تمتلك الأسلحة النووية، لكن خطرها يطال الجميع.

السيد الرئيس،

يطالب لبنان بالتنفيذ الكامل لجميع الإلتزامات السابقة التي تعهدت بها الدول النووية في مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الإنتشار النووي في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠١٠، وذلك بهدف تحقيق التفكيك الكامل لترساناتها النووية والتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. إضافة لذلك، يشدد مجدداً على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول النووية، وخاصة إلتزامات وتعهدات الدول الثلاث الوديعة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي شاركت في رعاية قرار العام ١٩٩٥، من أجل تنفيذه بالكامل، مع التذكير أن تبني هذا القرار كان جزءً لا يتجزأ من التمديد غير المحدود لمعاهدة حظر الإنتشار النووي. إن هذا الإلتزام من شأنه أن يدفع إيجابياً بإتجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وهو هدف تشتد الحاجة إليه لتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة.

أما إسرائيل بإعتبارها الجهة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة، والتي لم تنضم إلى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، فلا يمكنها أن تستمر في تحدي إرادة المجتمع الدولي، وعليها أن تمتثل للموجبات الدولية المتعلقة بمنع إنتشار الأسلحة النووية. إن إمتثالها يشكل شرطاً أساسياً لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

إنعقدت خمسة دورات لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤٦/٧٣، وكان آخرها برئاسة موريتانيا في عام ٢٠٢٤. تعكس هذه الجهود الإلتزام الجاد من جانب المشاركين في المؤتمر بالعمل على إنشاء مثل هذه المنطقة. ونحن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الثلاث الراعية لمعاهدة منع الانتشار النووي التي شاركت في رعاية قرار عام ١٩٩٥، إلى دعم جهود المؤتمر وبذل كل الوسائل لتشجيع جميع الأطراف المعنية في المؤتمر على المشاركة.

السيد الرئيس،

بينما نسعى جاهدين للوصول إلى تفاهم مشترك بشأن التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، من المهم في هذه المرحلة أن نقيم عن كثب التحديات والمخاطر والفرص المرتبطة بها في سياق الأمن الدولي. ومع إستمرار تطور المشهد العالمي، أصبح من الضروري مواكبة هذه التقنيات الناشئة لضمان دمجها بشكل فعّال في الأطر الأمنية، مع التيقظ الدائم بشأن التهديدات والثغرات المحتملة التي قد تشكلها، والتعاون بشأن سبل إدارة مخاطرها.

وعند مناقشة تدابير بناء الثقة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة، ينبغي أن تشمل المداولات طبيعتها ذات الإستخدام المزدوج، وتداعياتها القانونية والفنية وإنطباق القانون الدولي بما يتعلق بإستخدامها. إن الطبيعة المزدوجة لهذه التقنيات، والتي تسمح بتسخيرها للأغراض المدنية والعسكرية على حد سواء، تتطلب فحصاً شاملاً لتأثيراتها المحتملة على الأمن الوطني والإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يجب التدقيق في تداعياتها القانونية والفنية لضمان إتساق إنتاجها وإستخدامها بالكامل مع القانون الدولي.

كما نؤكد على ضرورة تجنب تضارب وتكرار النقاشات حول هذا الموضوع مع تلك الجارية في أطر أخرى تحت مظلة الأمم المتحدة، وضرورة تركيز نقاشات اللجنة على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

شكراً السيد الرئيس.